

عليه لأن الذي يحدد هذا السعر هو منفعته بالنسبة إلى كلفة الوحدات الأخيرة منه، لأن الأفراد أحرار في شراء أو عدم شراء هذه الوحدة الأخيرة فإذا سعر الماء بأعلى من منفعة الوحدة الأخيرة فإن الوحدة الأخيرة لا يمكن بيعها، لذا فإن السعر يجب أن ينخفض ليصل تماماً إلى مستوى منفعة الوحدة الأخيرة لا أكثر ولا أقل، وبعبارة أخرى أن سعر الماء منخفض لأن منفعة الحدية منخفضة لأن الفرد الذي ما حصل على كميات كبيرة من الماء فإن منفعته تتناقص إلى مستوى منخفض يساوي السعر المدفوع فيه. أما الماس فقيمتها كبيرة لأن ما يحصل عليه الفرد منه، بسبب ندرته هي كمية صغيرة وبذا تكون منفعة الحدية كبيرة. فالعلاقة الحقيقية بين الشيء ومنفعته لا توجد مباشرة بين السعر والمنفعة الكلية وإنما بين السعر والمنفعة الحدية.

٥ - توازن المستهلك:

يكون المستهلك في توازن عندما يصل المستوى الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من المنفعة لا يحققه أي مستوى آخر، وإنه إذا ما حقق هذا الوضع لا يوجد ما يدفعه إلى إعادة توزيع دخله على نحو آخر. ولكي يصل المستهلك إلى مستوى التوازن ينبغي أن يتحقق شرطان هما:

١ - تحقق مبدأ المنافع الحدية المتساوية، وهو محاولة المستهلك الحصول من آخر وحدة نقدية منفقة على منافع متساوية من السلع المختلفة.

٢ - أن يكون الانفاق الكلي للمستهلك مساوياً إلى دخله النقدي.

وبخصوص مبدأ المنافع الحدية المتساوية أن المستهلك يتجه للشراء المتعاقب من السلعة التي تعطيه أكبر منفعة حدية لكل وحدة نقدية من الانفاق وذلك بمقارنة المنفعة الحدية بسعر السلعة المشتراة وبذا يكون المستهلك قد وصل إلى الحد الأقصى للمنفعة الكلية. أي أن المستهلك يستقصى المنفعة إذا كانت:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{سعر الوحدة من السلعة الثانية}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الأولى}}{\text{سعر الوحدة من السلعة الأولى}}$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ن}}{\text{سعر الوحدة من سلعة ن}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثالثة}}{\text{سعر الوحدة من السلعة الثالثة}} =$$

فإذا رمزنا للسلعة الأولى والثانية والثالثة بالحروف X Y Z على التوالي وللسعر بالحرف P وللمنفعة الحدية بالرمز Mu فإن المستهلك يحقق مبدأ تساوي المنافع الحدية إذا كان:

$$\frac{Mu_x}{P_x} = \frac{Mu_y}{P_y} = \frac{Mu_z}{P_z} = \frac{Mu_n}{P_n}$$

أما الشرط الثاني فإنه يعني أن الانفاق الكلي على مجموع السلع ينبغي أن يساوي دخل المستهلك، بمعنى أن الانفاق على السلعة الأولى (سعر السلعة الأولى X كميتها) مضافاً إليه الانفاق على السلعة الثانية (سعر السلعة الثانية X كميتها) مضافاً إليه الانفاق على السلعة الثالثة وإلى آخره، يجب أن يساوي الدخل النقدي للمستهلك:

فإذا رمزنا للدخل النقدي بالرمز M_y وللبيع X_1, X_2, X_3 فإن المستهلك يحقق الشرط الثاني إذا كان:

$$M_y = P_1 X_1 + P_2 X_2 + P_3 X_3 + \dots P_n X_n$$

$$M_y = \sum_{i=1}^n P_i X_i$$

$$M_y - P_i X_i = 0$$

مثال:

طبقاً لفروض نظرية المنفعة، إن المستهلك يحاول الحصول على أكبر منفعة ممكنة بدخله المحدود ومن أجل توضيح هذه الفكرة بمثال نفرض أن

المستهلك يحاول الحصول على سلعتين فقط هما سلعة (أ) وسلعة (ب). ولما كان المستهلك محدد (مقيد) بأسعار هاتين السلعتين المحددة في السوق وبمقدار ما لديه من دخل فإنه من أجل تعظيم المنفعة يلجأ على الاتفاق على هاتين السلعتين وفق الأسلوب التالي:

إذا افترضنا أن سعر السلعة (أ) هو (٦) وحدات نقدية وأن سعر السلعة (ب) (٢) وحدة نقدية وأن المنافع الحدية التي يمكن الحصول عليها من كل وحدة مستهلكة من السلعتين هي كما مبينة في الجدول (٣). وإذا افترضنا أن دخل المستهلك هو (٥٢) وحدة نقدية فإنه من أجل أن يستقصى المنفعة لا بد وأن يكون إنفاقه على الشكل التالي:

جدول (٣)

الكميات المستهلكة من سلعتي

أ، ب وأسعارها والمنافع الحدية منها

الكمية المستهلكة	سعر المنفعة الحدية	الكمية المستهلكة	سعر المنفعة الحدية
كغم الحدية	كغم الحدية	كغم الحدية	كغم الحدية
١	١٢٠	١	٦٤
٢	١٠٨	٢	٦٠
٣	٩٦	٣	٥٠
٤	٨٤	٤	٣٨
٥	٧٢	٥	٣٤
٦	٦٠	٦	٢٨
٧	٤٨	٧	٢٦
٨	٣٦	٨	٢٠
٩	٣٠	٩	١٨
١٠	٢٤	١٠	١٦

من أجل أن يحقق المستهلك توازنه ويحصل على أكبر منفعة ممكنة، لا بد من توفر شرطين: الأول: أن يحصل على أكبر منفعة ممكنة من كل وحدة نقدية متفقة، والثاني أن لا يزيد الانفاق الكلي على السلعتين أ، ب على دخل المستهلك الكلي.

بالنسبة للشرط الأول: ينبغي أن المستهلك أن يبدأ بالانفاق على السلعة التي تعطيه أكبر منفعة ممكنة لكل وحدة نقدية متفقة لذا فإنه يبدأ بالانفاق على السلعة (ب) لأن الكغم الأول منها يعطيه (٦٤) وحدة منفعة ولما كان سعر الكغم منها وحدتين نقديتين فإن الوحدة النقدية الواحدة تعطيه (٣٢) وحدة منفعة وهذه أكبر من المنفعة الحدية التي يحصل عليها عند انفاق هذه الوحدة النقدية على الكيلوغرام الأول من سلعة (أ) لأنها تعطيه (٢٠) وحدة منفعة فقط. وبناء على هذا سيستمر في انفاق الوحدة النقدية الثانية (لأنه سيحصل منها على ٣٢ وحدة منفعة والوحدة النقدية الثالثة والرابعة (لأنه سيحصل من كل منها على ٣٠ وحدة منفعة) والوحدة الخامسة والسادسة (لأنه سيحصل من كل منها على (٢٥) وحدة منفعة) على سلعة ب أما الوحدة النقدية السابعة فإنه ينبغي أن ينفقها على سلعة (أ) لأنها تعطيه (٢٠) وحدة منفعة بينما لو أنفقها على سلعة ب لحصل على (١٩) وحدة منفعة وهكذا يستمر في إنفاق (٦) (١١) وحدات نقدية على الكغم الأول من سلعة (أ) وبذا يكون مجموع ما أنفق (١٢) وحدة نقدية، أما الوحدة النقدية (١٣) فإنه ينفقها على سلعة (ب) لأنها تعطيه (١٩) وحدة منفعة بينما لو أنفقها على سلعة (أ) لحصل على (١٨) وحدة منفعة وهكذا

(١) الغرض التحليل نعتبر أن الكغم الواحد من كل سلعة قابل للتجزأة وإن بإمكان المستهلك أن يشتري جزءاً من الكغم بوحدة نقدية واحدة. ففي حالة السلعة (ب) يستطيع شراء نصف كغم في كل مرة وفي حالة سلعة (أ) يستطيع شراء (٦/١) كغم في كل مرة لأننا نفترض أنه يقوم بانفاق الوحدات النقدية بصورة متعاقبة وليس دفعة واحدة.

يستمر في الانفاق بنفس الأسلوب حتى يحصل في النهاية على (٦) كغم من سلعة (أ) و (٨) كغم من سلعة ب لأنه عند هذا المستوى من الانفاق يكون قد حقق الشرط الأول وهو أن:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر سلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}}$$

$$\text{أو} \quad \frac{60}{6} = \frac{20}{2}$$

فالمنفعة الحدية لآخر وحدة نقدية منفقة على سلعة (أ) تساوي (١٠) وحدة منفعة وأن آخر وحدة نقدية منفقة على سلعة (ب) أعطت منفعة تعادل (١٠) وحدات أيضاً. وهذا يعني أن آخر وحدة نقدية منفقة أعطت نفس المنفعة الحدية على كل سلعة من السلعتين أ، ب. وبذا يكون المستهلك قد حصل على أكبر منفعة ممكنة من آخر وحدة نقدية منفقة. وعند هذا المستوى من الانفاق يكون المستهلك قد حقق الشرط الثاني لتوازنه أيضاً وهو أن الانفاق الكلي لديه يكون مساوياً لدخله الكلي. لأن الانفاق على سلعة (أ) سيكون مساوياً لكمية السلع المشتراة من سلعة (أ) مضروباً بسعر السلعة (أ)، وكذلك الانفاق على سلعة (ب) الذي يكون مساوياً للكمية المشتراة من سلعة (ب) مضروبة في سعرها وأن مجموعهما يكون مساوياً لدخل المستهلك.

$$\text{أو:} \quad 52 = (2 \times 8) + (6 \times 6)$$

$$52 = 16 + 36$$

وبذا يكون شرطاً التوازن قد تحققاً في آن واحد. بينما لو اشترى المستهلك (٧) كغم من السلعة (أ) و (١٠) كغم من السلعة (ب) فإنه يكون قد حقق مبدأ تساوي المنافع الحدية للسلعتين لأن منفعة الوحدة النقدية الأخيرة في هذه الحالة ستكون (٨) وحدات منفعة لكنه لا يحقق التوازن لأن مجموع الانفاق في هذه الحالة يفوق دخل

المستهلك لأنه سيكون (٦٢) وحدة نقدية بدلاً من حدود دخله البالغ (٥٢) وحدة نقدية أي أنه لم يحقق الشرط الثاني لذا لن يكون المستهلك متوازناً.
أو: $62 = (2 \times 10) + (6 \times 7)$

لذا فإن حالة التوازن لدى المستهلك تقضي بأن يشتري (٦) كغم من سلعة (أ)، و(٨) كغم من سلعة ب. وبهذا يحقق شرطي التوازن.

٦ - فائض المستهلك: Consumer's surplus

يقصد بفائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعه المستهلك في السلعة فعلاً وما قد يكون راغباً في دفعه بدلاً من الاستغناء عنها.

ومن ملاحظة الجدول التالي (٤) يمكن استخراج فائض المستهلك:

جدول (٤)

فائض المستهلك

السعر	الكمية	الانفاق الكلي الفعلي	الانفاق الكلي الأقصى	فائض المستهلك
١٠	١	١٠	١٠	٠
٩	٢	١٨	١٩	١
٨	٣	٢٤	٢٧	٣
٧	٤	٢٨	٣٤	٦
٦	٥	٣٠	٤٠	١٠

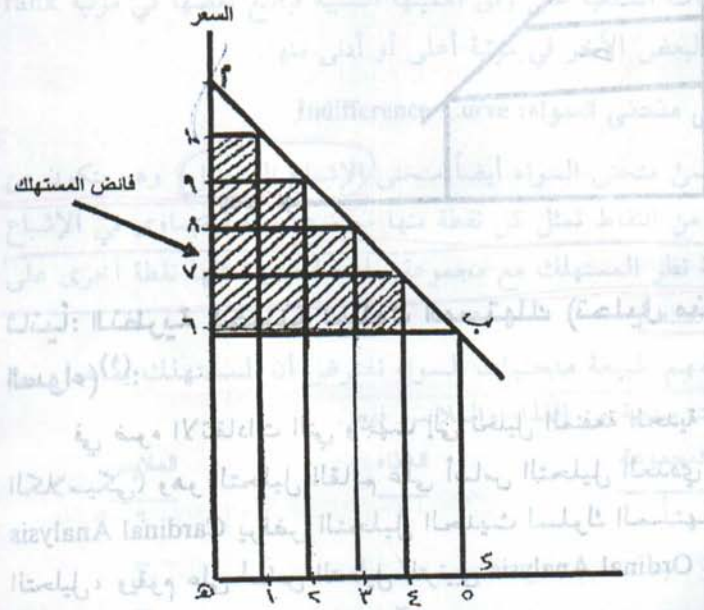
في المثال السابق نجد أن المستهلك كان مستعداً لدفع (١٠) فلوس للوحدة الأولى وأنه دفع فعلاً (١٠) فلوس لأجل الحصول عليها لذا كان فائض المستهلك صفرًا، أما الوحدة الثانية فإنه كان مستعداً لدفع (٩) فلوس للحصول عليها لكنه دفع فعلاً ثمانية فلوس لذا فإنه دفع للوحدتين الأولى والثانية (١٨) فلساً بينما كان مستعداً لدفع (١٩) فلساً، لذا كان فائض المستهلك فلساً واحداً. وفي الوحدة الثالثة كان المستهلك مستعداً

لدفع ثمانية فلوس لكنه دفع فعلاً ستة فلوس، أي أنه كان مستعداً لدفع (٢٧) فلساً ثمناً للوحدات الثلاث بينما دفع فعلاً (٢٤) فلساً، وهذا يعني أنه حصل على فائض مستهلك مقداره (٣) فلوس، وهكذا. والشكل البياني التالي (٩) يبين ذلك.

وعندما يرتفع السعر ينخفض فائض المستهلك بينما يحقق المستهلك مكسباً في فائض المستهلك عندما ينخفض السعر.

شكل (٩)

فائض المستهلك

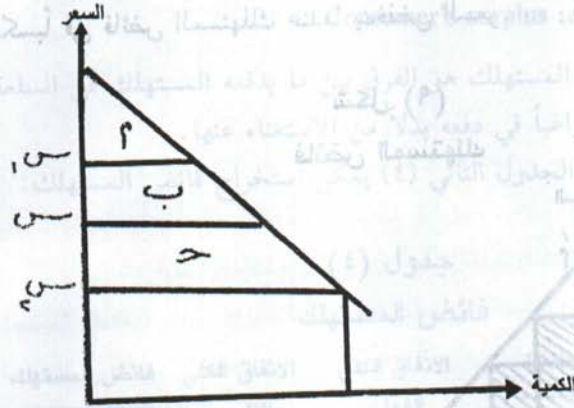


عندما يرتفع السعر من س إلى س* يقل فائض المستهلك من أ + ب إلى (أ) فقط وعندما ينخفض السعر من س إلى س٢ يزداد فائض المستهلك من أ + ب إلى أ + ب + ج. كما هو موضح في الشكل (١٠).

كما يعتمد فائض المستهلك أيضاً على مرونة الطلب حيث ينخفض عندما يكون الطلب غير مرن.

شكل (١٠)

العلاقة بين السعر وفائض المستهلك



ثانياً: النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (تحليل منحنيات السواء)^(١):

في ضوء الانتقادات التي وجهت إلى تحليل المنفعة الحدية (التحليل الكلاسيكي) وهو التحليل القائم على أساس التحليل العددي للمنفعة Cardinal Analysis يرفض التحليل الحديث لسلوك المستهلك ذلك التحليل، ويقوم على أساس التحليل الترتيبي Ordinal Analysis إن تحليل

(١) لقد استخدم تحليل منحنيات السواء من قبل الاقتصادي الانكليزي فرنسيس ادجورث في عام ١٨٨١ ثم نقح من قبل الاقتصادي الإيطالي باريتو عام ١٩٠٦ ثم طور عام ١٩٣٤ من قبل الاقتصاديين البريطانيين جون هكس، آلن R.G.D. Allen وهوتلنج Hotelling عام ١٩٣٥ وهكس Hicks عام ١٩٣٩.

منحنيات السواء يقوم على أساس استبدال الفكرة التي تقول أن المنفعة يمكن أن تقاس عددياً بالافتراض القائل بأن الأفراد قادرون على تحديد ما إذا كانت أية مجموعة من السلع تعطي إشباعاً أكبر أو أقل أو مساوياً لما تعطيه أية مجموعة أخرى، أي أن المستهلك وفق هذا التحليل يكون قادراً على ترتيب سلم تفضيلاته والاختيار بين مجموعات سلعية تحتوي كل منها على تشكيلة (مجموعة) Combination من السلع التي يرغب بها، أي أن المستهلك لا يقوم بقياس المنفعة التي تعود عليه من استهلاك السلع، بل إن كل ما يقوم به هو مجرد تفضيل مجموعة من السلع على مجموعة أخرى ويكون بذلك قد قاس إشباع كل مجموعة سلعية قياساً ترتيبياً فهو يربط المجموعات السلعية على وفق أهميتها النسبية فيضع بعضها في مرتبة rank واحدة والبعض الآخر في مرتبة أعلى أو أدنى منها.

١ - معنى منحنى السواء: Indifference Curve

يسمى منحنى السواء أيضاً منحنى الإشباع المتماثل وهو يتكون من مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة منها مجموعة سلعية تتساوى في الإشباع من وجهة نظر المستهلك مع مجموعة سلعية أخرى تمثلها نقطة أخرى على المنحنى نفسه.

ولفهم طبيعة منحنيات السواء نفترض أن المستهلك يفاضل بين مجموعات سلعية من الغذاء والملابس فقط.

المجموعة	الغذاء	الملابس
أ	١	٦
ب	٢	٣
ج	٣	٢
د	٤	١,٥

من الجدول أعلاه نفترض أن الإشباع لا يختلف عند المستهلك إذا حصل على (٦) وحدات من الملابس ووحدة واحدة من الغذاء، كما في